البيئة السياسية الحاكمة للاستراتيجيات الإقليمية نحو الشرق الأوسط

الباحث/ ناصر عبد الله علي عون
جامعة الزقازيق
معهد الدراسات والبحوث الأسيوية
قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية
2017م

مقدمة :

أسفرت تداعيات الأحداث والأزمات المتعاقبة التي مرت بمنطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة (2014-1991), عن قيام عدد من دول المنطقة بأتباع إستراتيجيات إقليمية جديدة، وذلك نتيجة تغير طبيعة القضايا المطروحة، وتطور نوعية الصراعات المحتدمة، وتبدل في محاور النزاع الرئيسية، وقلة الحدود الفاصلة بين الفعل الداخلي والتأثير الخارجي، وإضعاف الدور المحلي وتصعيد الدور الإقليمي، وتبلور التحالفات المتعارضة التي تتبناها القوى الدولية والإقليمية المتنافسة بين محاور البيئة السياسية الحاكمة للإستراتجيات الإقليمية نحو الشرق، وغلبة الاعتبارات الطائفية والمذهبية على قضايا المنطقة، وهو الأمر الذي أوصل المنطقة إلى المواجهة المسلحة بين بعض الأطراف الداخلية المتنازعة، وإلى درجة استدعاء قوى خارجية حليفة لدعم طرف على أخر بهدف تعديل التركيبة السياسية الداخلية لصالحه.

المحور الأول
العوامل المؤثرة على الإستراتيجيات الإقليمية الإيرانية

أسهم تدخل السياسة الأمريكية المستمرة في شئون منطقة الشرق الأوسط، بحصول عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة وإيران، الأمر الذي بدل محاور النزاع على الساحة المتوسطية ، وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية أكثر من تأثيرها بتطوراتها الذاتية، أو بعلاقات القوى داخلها، وذلك بعد أن أصبحت إيران تتحرك في المنطقة وفق إستراتجية تستهدف الحصول على اعتراف دولي بدورها كقوة إقليمية تمتلك مقومات هذا الدور وتسيطر على أدواته, إذ باتت مصالحها تمتد من الخليج إلى العراق وسوريا ولبنان حتى فلسطين.أما اهتمامات تركيا الإستراتجية فأصبحت تمتد إلى ثلاث دوائر إقليمية فرضها عليها الموقع الجغرافي :الدائرة الأوروبية، والدائرة العربية، والدائرة الأسيوية الوسطى، وذلك إثر المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي.

أولاً : العوامل المحلية :

تشيد الخارطة السياسية الدولية إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجريات التحولات الإستراتيجية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الاستهداف الأمريكي للشرق الأوسط كان القصد منه حماية مصالحها الحيوية في المنطقة العربية، والمحافظة على أمن إسرائيل، وقد شكلت البيئة الإقليمية الحاكمة في الشرق الأوسط مناسبة لبلورة مشاريع دولية وإستراتيجيات إقليمية متصارعة على الوطن العربي، وذلك نتيجة العوامل التالية :

1- العوامل المحلية المتعلقة بدول النظام الإقليمي العربي :

أ- ضعف النظام السياسي العربي الواضح، وغياب الإستراتيجيات التي بإمكانها المحافظة على فاعلية هذا النظام التي هي محصلة فاعلية أعضائه وقوتهم الذاتية.

ب- عدم الاستقرار والاضطراب الذي تتعرض له منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً وجعلها مسرحاً لحروب وصراعات كثيرة، واستمرار معاناة عدد من الدول العربية من الاحتلال والتدخلات والضغوط الأجنبية، وبروز العديد من الأزمات بين بعض الدول فيما بينها، والمشاكل الداخلية المتفاقمة في العديد من الدول التي تعاني الكبت واحتكار السلطة وتدنى المستوى الاقتصادي، واستمرار حالة التباعد بين مشرق العرب ومغربه، وفتح دول المغرب العربي لمجالها الحيوي اتجاه أوروبا والبحر المتوسط[1].

ج- إن التطورات المتلاحقة على ساحات المواجهة مع الكيان الإسرائيلي في فلسطين ولبنان وسوريا على مدار الأعوام (2008/2007) سمحت بتسليط الضوء على الدور الإيراني الداعم لقوى المقاومة الوطنية، وإبراز حجم المفارقة بين هذا الدور وبين أدوار دول الاعتدال العربي التي اتخذت من التسوية خياراً استراتجيا لها.

2- **العوامل المحلية المتعلقة بإيران :**

أ- قاعدة الهرم تتكون من العوامل الإقليمية وتكون بمستوى طبقتين هما :

أولاً : الطبقة الأولى في الهرم العوامل الإقليمية الخاصة بمنطقة الخليج العربي.

ثانياً : الطبقة الثانية في الهرم منطقة المشرق العربي .

ب- قمة الهرم تتكون من العوامل المحلية المتعلقة بإيران وتكون بمستوى طبقتين هما :

أولاً : الطبقة الثالثة في الهرم تعتمد على القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية الإستراتيجية في منطقة الخليج .

ثانياً : الطبقة الرابعة في الهرم وهي الأخيرة التي تسعى من خلالها إيران للحصول على التكنولوجيا النووية المطورة لتشكيل سقفاً تستظل به إيران في تحقيق مشروعها الإستراتيجي عوضاً عن السقف الدولي الذي تفتقر إليه .

ثانياً : العوامل الإقليمية :

تشكل منطقة الشرق الأوسط من الوطن العربي والدول الواقعة في الجوار الجغرافي له، وقد أوجدت طبيعة هذا التجاوز، والذاكرة التاريخية المشتركة، المثقلة بالحقب الإيجابية والسلبية، مصالح متوافقة أو متناقضة بين دول المنطقة، وفرضت عليها السعي لوصول إلى نوع من التوافق الإقليمي لمشاكلها المشتركة، وقد جاءت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط نتيجة لهذا الجوار الجغرافي الذي نجحت فيه دول من خارج النظام الإقليمي العربي في بلورة إستراتيجيات إقليمية في طبيعة تعاملها مع دول منطقة الشرق الأوسط، على حساب الدول العربية

(1) نظام بركات، مشاريع التغير في المنطقة العربية ومستقبلها، عمان مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 11.

وقد برزت لكل من تركيا وإيران إستراتيجيات إقليمية واعدة سمحت لها بالتدخل في أكثر من جبهة عربية ، فأصبحت لها مصالح في المنطقة فتحت إحتمالات التدخل في ظل غياب صيغ إقليمية توافقية[2].

1- الضعف العربي الداخلي :

تعرف فاعلية أي نظام إقليمي من قدرات أعضائه وقوتهم الداخلية ، فوجود دول تتمتع بالسيادة الوطنية والفاعلية الاجتماعية بدرجة تجعلها قادرة على اتخاذ قراراتها من منظور وطني وقوي يستند إلى قاعدة شعبية عريضة كالنظام الإقليمي العربي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاتحاد المغاربي، إلا أن السمة الغالبة على هذه التجمعات تكمن في مظاهر الضعف الداخلي المتعدد للدول الأعضاء، وبالأخص عند النظام الإقليمي العربي الذي أنعكس ضعفه بوضوح في الأداء الجماعي، بعد أن أختارت النظم العربية الطريق السهل للحكم بإزالة التسييس المجتمعي، وملأت الفراغ السياسي بنشاط بيروقراطيات الدولة.

2- سمات الجوار الإقليمي في الشرق الأوسط :

ترتبط أغلب دول العالم المتجاورة فيما بينها بعلاقات إنسانية واجتماعية مشتركة وروابط تاريخية وحضارية ومصالح تجارية واقتصادية واستثمارية، إلا دول منطقة الشرق الأوسط، وخاصة جيران العرب فالعلاقة غير مستمرة دائماً، والسمة السائدة في علاقاتهم بالدول العربية سمة التباعد بدلاً من التقارب، والعداء بدلاً من حسن الجوار

إذا العلاقات الودية والتعاونية قائمة، بيد أن التوترات والأزمات هي الأكثر وضوحاً وهي السمة البارزة والمميزة، فعوامل التوتر تشمل وجود قوميات عرقية متصادمة خاضت في ما بينها معارك تاريخية حاضرة في الذاكرة، ومذاهب متحفزة ومتشككة في مصداقية بعضها البعض، ومشكلات حدودية لم تحسم وخلافات مائية متصاعدة ، وطموحات توسعية ونزاعات تدخليه من أجل استعادة أمجاد قديمة، واختلاف في موازين القوى وتباين في المصالح والعلاقات السياسية التي لا يمكن التوفيق بينها[3].

3- طبيعة العلاقات العربية مع كل من تركيا وإيران :

تستأثر علاقات دول النظام الإقليمي العربي بجميع دول الجوار الجغرافي بأهمية كبيرة، إلا أن الأولوية السياسية القصوى في المرحلة الراهنة تتجه نحو تركيا وإيران لما يتمتعان به من قدرات وإمكانيات وموارد بشرية وطبيعية تساوي أو تزيد على قدرات وإمكانيات الدول العربية القريبة منها، لذلك فإن لهاتين الدولتين دون بقية دول الجوار الجغرافي تأثيرات عميقة على السياسات والقرارات الإستراتيجيات العربية الفردية والجماعية، وهما الأكثر حضوراً في التفكير

(2) فهمي هويدي، العرب وإيران :وهم الصراع وهم الوفاق، القاهرة : دار الشروق، 1991 ، ص90.

(3) عبد الخالق عبد الله، رابطة دول الجوار العربي : فكرة سابقة لأوانها، مجلة شئون عربية، القاهرة، فصل الصيف، العدد(142)لسنة(2015)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص(137-130).

الإستراتيجي العربي، وهما حتماً الأكثر قدرة على اختراق النظام الإقليمي العربي والتأثير في أولوياته خاصة وأن موازين القوى تميل بشكل واضح لصالحها، في ظل الضعف العربي، الذي زاد بعد الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003) [4].

4- الجهود الإسرائيلية :

رغم الانشقاقات والانقسامات التي تسود النظام الإقليمي العربي فإن إسرائيل تتعامل منذ الأيام الأولى لإنشاء كيانها مع هذا النظام ككل، باعتبارها حقيقة واقعة بما يمتلكه من إمكانيات، وأعدت قواتها العسكرية على أساس التفوق على الدول العربية مجتمعة. وتعمل إسرائيل جاهدة على إجهاض أي جهود عربية للتضامن والتوحيد، فالمشروع الصهيوني في جوهره هو مشروع استيطاني تقوم فلسفته على استمرار الصراع لابتلاع المزيد من الأراضي العربية، وجلب المزيد من المهاجرين من أراضي دول أخرى، لإحلالهم محل المواطنين الفلسطينيين، وبتمويل من أطراف ثالثة، وفرض هذا كأمر واقع بالابتزاز وقوة السلاح[5].

5- الغياب العربي عن الواقع الفلسطيني :

تفتقر منطقة الشرق الأوسط لإستراتيجية مفصلة تتعامل مع قضية التحرر الفلسطيني وذلك بفضل مبالغة الفلسطينيين في ما يعرف باستغلالية القرار الوطني بعد أن استنفدت القدرات العربية في مراحل الصراع العربي – الإسرائيلي الممتدة من عام (1948) وصولاً إلى أتفاق غزة – أريحا في عام (1993) الذي أعفى الدول العربية فرادي ومجتمعين من أولوية هذه القضية، إذ أزاح التفاوض السري للقيادة الفلسطينية مع إسرائيل تلك المسئولية التي طالما تحملتها الدول العربية، التي سمحت لبعضها التدخل في الشأن الفلسطيني، وصل إلى حد تقديم الدعم المالي والعسكري لفصائل معينة على حساب أخرى تجاوزت حالة الاختلاف والخلاف لتصل إلى الاقتتال بين بعض الفصائل خلال العقود الأربعة الأخيرة.

ثالثاً : العوامل الدولية :

يعتمد الأمن على عدد من الركائز المتينة التي تتمثل في، إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية، ورسم إستراتيجية كتنمية قوة الدولة، وتوفير القدرة على مواجهة الخارجية والداخلية من خلال بناء قوة عسكرية مسلحة وتشكيلات قوى الأمن، واتخاذ إجراءات لمواجهة أي تهديد، إذ إن نمط التدخل والتأثير الذي غالباً ما يكون باتجاه التحريض أو تحفيز مواقف بعض الدول الإقليمية ضد أطراف إقليمية أخرى.

1- المكانة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط .

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بمكانة إستراتيجية في التشكيلة العالمية الراهنة، وتبرز أهمية الشرق الأوسط من موقعه الإستراتيجي الذي يربط القارات الثلاث, أوروبا، وأسيا، وأفريقيا وظلت هذه المنطقة على مر التاريخ ممراً حيوياً

(4) المرجع السابق، ص131.

(5) سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1983,ص203.

للمواصلات العالمية، ترتبط الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط، بالموقع الجغرافي المتميز لها، والمتحكم في العديد من البحار (البحر الأحمر وشواطئ البحر المتوسط) والمضايق (باب المندب، جبل طارق، البوسفور، الدردنيل، وقناة السويس), بالإضافة إلى مضيق هرمز إذ يكتسب أهمية بالغة، لأن 80% من نفط الخليج يمر عبره إلى العالم

2- الأهمية الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط .

تتداخل الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بأهميتها الأمنية، بحيث تنعكس الأخيرة على الأولى بشكل واضح فأمن الممرات البحرية للتجارة الدولية بات الأهم في السياسة الدولية للدول الكبرى، كقناة السويس في مصر، بالإضافة إلى البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب وهو ما ظهر بوضوح في تركيز الاهتمام الدولي على مسألة مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، نظراً لما مثله ذلك من مخاطر جمة وجدية على طرق التجارة الدولية وتأمينها.

3- النزاع الإيراني – الأمريكي في الشرق الأوسط .

إن تزايد تهديدات المسئولين الفرنسيين وخاصة الأمريكيين والإسرائيليين بإمكانية أو ضرورة تنفيذ هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية، وأن احتمالية استخدام أسلوب الحل العسكري مع إيران مازالت مطروحة بوضعه أحد خيارات حل أزمة البرنامج النووي الإيراني، وفي المقابل تتصاعد حدة المواقف الإيرانية في التصدي لهذه التهديدات الصريحة والضمنية، إذ تهدد إيران بدورها بالتصدي لأي هجوم عسكري ضدها، وقلب موازين القوة في الشرق الأوسط، وصولاً إلى ضرب كافة المصالح الأمريكية والإسرائيلية، بما في ذلك تل أبيب نفسها[6].

4- التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول منطقة الشرق الأوسط.

لقد واجهت منطقة الشرق الأوسط في السنوات العشر الأخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، كما واجهت هذه المنطقة جملة من المشاكل والمصاعب التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، التي انعكست جميعاً على المستوى العملي والممارسات التطبيقية على أرض الواقع، مما أدى إلى فشل معظم محاولات الإصلاح والتنمية على كافة الصعد، وبخاصة في الدول العربية التي فقدت كثيراً من زخمها الحضاري والإنساني وشهدت تراجعاً في دورها على المستوى الدولي، في ظل سيادة مبدأ العولمة والنظام الدولي الجديد الذي يحاول فرض نمط معين من الثقافة والحضارة والسلوك على جميع الأمم، مع الإقرار بأن هذه الحالة إنما هي نتاج مجموعة من المدخلات القادمة من البيئة الخارجية والكامنة في البيئة الداخلية.

(6) صبري سميرة، تحرير، احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط (2010-2011)، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.ص7.

المحور الثاني
التحولات السياسية في الشرق الأوسط

تعد دراسة وفهم طبيعة العلاقات السياسية التي تربط العرب بدول الجوار الجغرافي، المنطلق الأساسي للتعامل مع علاقات العرب مع دول العالم. فرغم أنه يبدو للوهلة الأولى أن علاقات الأقطار العربية مع الدول الكبرى في المحيط أكثر كثافة أمنياً واقتصادياً وسياسياً، بحكم علاقات التبعية التي تربط الكثير من تلك القوى في المنطقة العربية، فإنه لا جدال أن جزء من هذه الكثافة يعود في أساسه إلى وجود علاقة بينها وبين دول الجوار. تشهد منطقة الشرق الأوسط جدلية كبيرة في العلاقة بين التغيرات الجيوسياسية من جهة, والاستقطاب الأثني المذهبي والطائفي من جهة أخرى، فقد أثار تحويل التغير في الدول العربية إلى مسرح للتجاذب الجيوسياسي, بأن يصبح صراعاً داخلياً في العالم العربي، بالتزامن مع ما سمى بأزمة البرنامج النووي إيراني التي انطلقت عام 2002, التي أثارت إشكاليات نظرية عديدة تتعلق بأنماط الرؤية الغربية تجاه الأزمة، خاصة أن التصعيد في الموقف الأمريكي قد يدخل الشرق الأوسط في أحداث ويخلق حالة قد تعصف بالمنطقة.

أولاً : التغيرات الجيوسياسية في الشرق الأوسط :

أصبحت نزعة السيطرة على منطقة الشرق الأوسط تراثاً بشرياً, وذلك تبعاً للتطورات المعاصرة التي جعلت المنطقة تعني أوسع بكثير من المعاني الجغرافية, والدليل على ذلك هذا الاهتمام العالمي بكل ما يجري فيها, فقد أسهمت أطراف دولية وإقليمية عديدة في مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في جهودها الساعية لفرض هيمنتها المطلقة على هذه المنطقة, أو تنافست معها لمنع هذه المساعي في تحقيق مساعيها, ثم لتتسابق في حصد المغانم من الحرب على أفغانستان (2001) والعراق (2003), أو المساهمة بطريقة أو بأخرى في الحرب التي شنها الكيان الإسرائيلي على لبنان عام (2006) وعلى غزة في عامين (2012-2008), في ظل تنامي التهديدات بإشعال حرب على إيران ولبنان وسوريا أو عليهما جميعاً. واجه النظام الإقليمي العربي ولازال يواجه تحديات سياسية قادتها الدول الاستعمارية ممثلة في البداية في بريطانيا وفرنسا التي اتفقت على تقسيم ورثة الإمبراطورية العثمانية ووضعت يد وصياتها على مكونات النظام الإقليمي للسيطرة عليه ونهب ثرواته والوقوف حائلاً دون وحدة هذا النظام نظراً لما يملكه من مقومات. وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها تطويع الدول العربية فأدخلتها في دوامات الحروب البينية والصراعات الداخلية فضلاً عن تدمير واحتلال بعض

الدول النظام وفرض سياسات الواقع والإمعان في تفتيت وتجزئة دول هذا النظام ومحاولة دمج الكيان الصهيوني في النظام الإقليمي(7).

ثانياً : الاستقطاب الدولي والإقليمي تجاه الأزمات في الشرق الأوسط :

فمنذ عقود طويلة والمنطقة بمفهومها التقليدي، او بمفهومها الكبير الذي يمتد ليشمل إيران ومما حولها من الدول الإسلامية المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي, إلى جانب باكستان وأفغانستان وتركيا، هي بؤرة الصراع في العالم، وأن هذه المنطقة هي عامل أساسي في إستراتيجيات الدول الكبرى وفي الصراع بينها، وكذلك تظل المنطقة الوحيدة التي لازال بها النموذج الفريد للاستعمار الاستيطاني, متمثلاً في الكيان الإسرائيلي الذي زرعه الاستعمار للعب دور الحارس في مواجهة أي توجه معادية، وعلى أرض المنطقة تم خوض معظم الحروب الكبرى خلال أكثر من ستين عاماً، بداية من حرب فلسطين (1948)، ثم العدوان الثلاثي على مصر (1956)، والحرب العربية – الإسرائيلية (1967)، وحرب تشرين (1973)، والاحتلال السوفيتي لأفغانستان (1979-1989)، والحرب العراقية – الإيرانية (1980-1988)، والعدوان الإسرائيلي على لبنان (1982), وحرب الخليج الثانية (1991), والاحتلال الأمريكي لأفغانستان منذ عام (2001), والاحتلال الأمريكي للعراق (2003-2012).

وإذا كانت مصالح الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط قد أسهمت في اندلاع أغلب تلك الحروب، وذلك لأن أخطاء السياسة الأمريكية قد أسفرت عن عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بما يتعلق بأزمة البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي أسهم في تبديل محاور النزاع في المنطقة، وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية(8).

ثالثاً : التغير في عناصر التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط :

واجهت منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات العشرة الأخيرة (2003- 2013) جملة من المشكلات والأزمات التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري والثقافي، أو على المستوى التنظيمي والمؤسسي، وأصبحت تعيش في ظل مجموعة من التحولات والتغيرات المتتالية على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1- تركيا :

تعتبر تركيا مثالاً بارزاً في إعادة رسم إستراتيجيتها، تلبية لتلك المتغيرات وفق معادلة مغادرة الأطراف والاستقرار في مركز الأحداث، وهذا ما يلاحظ من خلال تنامي الدور التركي المستند إلى نظرية "العمق الإستراتيجي" التي لخصها وعمل على تنفيذها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، والتي تعتبر أن الموقع الجيواستراتيجي لتركيا وتاريخها يشكلان دافعاً أساسياً نحو التحرك الإيجابي في كافة الاتجاهات، خصوصاً جوارها الجغرافي، لاعتبارات إستراتيجية يشكل الحفاظ على الأمن وإعادة الدور المحوري الإقليمي لسابق عهده مصلحة عليا لها.

2- إيران:

(7) فارس عصام النعيمات, اثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي, رسالة ماجستير غير منشورة, عمان : جامعة الشرق الأوسط, 2011, ص104.

(8) المرجع نفسه، ص13.

تسعى إيران هي الأخرى للتأثير في حالة التوازن الإقليمي من خلال رغبتها بالحصول على السلاح النووي، ورغم أن إيران غير مقبولة عربياً على المستوى الشعبي، فهناك رفض لأدوارها وتوجهاتها الإقليمية التي زادت من تعقيدات المنطقة استراتيجيا، استبعدت إيران سياسة تصدير الثورة في تعاملها مع تطورات الإقليم، واستعاضت عنها بأدوات أخرى، مثل تأسيس علاقات وثيقة مع قوى عربية رئيسية على غرار سوريا بهدف اكتساب تمددها في الإقليم غطاء عربياً، وفتح قنوات تواصل مع العديد من المنظمات، مثل حزب الله اللبناني، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، فضلاً عن استثمار الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبتها العديد من القوى الإقليمية والدولية، لاسيما بعد الحرب الأمريكية على الإرهاب، وذلك لدعم طموحاتها في أن تصبح رقماً مهماً في معظم الملفات الأمريكية.

3- إسرائيل:

تنطلق إسرائيل من إستراتيجية تقوم على منطلقات القوة العسكرية والحرب والصراع وموازين القوى وبسط النفوذ تجاه الدول العربية، سواء تلك التي وقعت معها اتفاقيات سلام أو تلك التي لم توقع، وأنها تفترض أن وجودها في خطر منذ إنشائها لهذا فإن صراعها مع العرب يدفعها للسعي أن تبقى الطرف الإقليمي الأقوى والمهيمن على المنطقة بما يسمح لها فرض رؤيتها على الدول الغربية وسياساتها وأجندتها، ولا يأتي ذلك إلا من خلال تحقيق أهداف سياستها الخارجية التي تقوم على الآتي(9).

أ- إحداث التفوق العسكري الإسرائيلي من خلال بناء جيش قوي يستند إلى صناعة عسكرية وتكنولوجي يأتي في مقدمتها السلاح النووي والجرثومي والكيمياوي، مع تحريمها على دول منطقة الشرق الأوسط.

ب- حماية الأمن القومي الإسرائيلي وفق توجهات نظرية الأمن القومي التي تشكل جوهر السياسة الإسرائيلية ، وذلك بالاعتماد على:

أولاً: توسيع رقعة الأرض المحتلة عبر العدوان وشن الاعتداءات على الأراضي العربية.

ثانياً: تهويد الأرض العربية عبر إتباع سياسة استيطانية تقوم بطرد السكان العرب.

ثالثاً: مواجهة التنظيمات الفلسطينية السياسية والعسكرية والعمل على تصفية رموزها.

4- مصر:

غيرت الثورة الشعبية التي اندلعت في (25 كانون الثاني 2011) موقع مصر في التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات العربية، فقد انتقل الدور المصري من حالة الجمود التي كان يخلد فيها طيلة العقود الثلاثة الماضية جراء التأثير السلبي الذي أحدثته اتفاقية كامب ديفيد تجاه مصر ودورها العربي الإقليمي، إلى حالة جديدة بفعل التغيرات الجذرية في الواقع السياسي والاجتماعي في مصر، ومن المؤمل أن تنسحب هذه التغيرات على توجهات السياسية الخارجية المصرية كبنية مؤسسية قادرة على ممارسة الدور

(9) سعد شاكر شبلي ومحمد حسين الموسني، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص186.

الجديد الذي يتلاءم مع حجم مصر وقدراتها البشرية و مصالحها وثقلها العربي، لكن التغير المحتمل بالدور المصري لن يكون راديكالياً بقدر ما سيكون براغماتياً.

5- دول مجلس التعاون الخليجي والأردن:

تعاني هذه المجموعة من انكشاف واسع في المستويين السياسي والعسكري بحكم التأثيرات الخارجية على القرار الإستراتيجي الذي لم يكن في أي وقت بيدها سلماً أو حرباً، إذ أن تحقيق الأمن القومي الخليجي يقاس بمؤشرات حدة الصراعات التي تشهدها وحدات الإقليم داخلياً وخارجياً، حتى أصبح تأثير القوى الخارجية جزءاً من تفاعلات الإقليم، الأمر الذي فرض على دول هذه المجموعة تخصيص موارد كبيرة للشئون الدفاعية، وعقد تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية، غير أن هذا التأثير الخارجي على الأمن القومي الخليجي لن يلغي تأثيره في الأمن العالمي الذي هو الأخر يتأثر بالتحول الذي يطرأ في التفاعلات التي تجري في منطقة الخليج العربي، وذلك للاعتبارات الآتية[10]:

1- الإمكانات النفطية الهائلة التي لا توازيها قوة عسكرية لحمايتها.
2- المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي والمعبر عنها عملياً في حالتي التدخل الدولي في الأعوام (1991- 2003).
3- الموقع الإستراتيجي المهم الذي فرض شكل العلاقة بين الأمن الإقليمي ونظيره الأمن العالمي.

الخاتمة :

أن التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط مهدد في أي لحظة بالانهيار، وذلك بفعل التناقضات السائدة حالياً في تطورات الأحداث في هذه المنطقة الحيوية،

(10) أشرف محمد عبد الحميد الكشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت: سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص16.

ولا زال العمل الدبلوماسي الدولي ناشط في مجال شئون الشرق الأوسط، رغم تصاعد مفردات الترغيب والترهيب، والمجابهة والعقوبات، في المواجهات التي يشهدها الشرق الأوسط، فهذه سوريا تعاني من أزمة متفاقمة بين النظام الحاكم وعناصر المعارضة المدعومة من قوى إقليمية دولية، وإيران مهددة بالحل العسكري في الأزمة التي دخلتها بعد تطوير برنامجها النووي التي لا تزال تتعرض لعقوبات متتالية، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مدعومة من الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، فتسعى للمواجهة مع إيران وحلفائها في المنطقة حزب الله اللبناني وحركة حماس الذين يردون على التهديدات الإسرائيلية، وتركيا التي تسعى إلى لعب دور كبير وإستراتيجي من خلال التدخل المباشر والغير مباشر في قضايا الشرق الأوسط والتغيرات التي تحدث فيه، وتوجسات دول مجلس التعاون الخليجي من التطلعات الإيرانية لدخول النادي النووي مع حصولها على السلاح النووي، ومصر تستعيد قدراتها وإمكانياتها للعب دور في الشرق الأوسط وفي المجال الإقليمي، وعلى هذا المنوال تتأرجح معادلة التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط وباتت معرضة للتغيير.

المراجع :

1. أشرف محمد عبد الحميد الكشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت: سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص16.

2. سعد شاكر شبلي ومحمد حسين الموسني، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص186.

3. صبري سميرة، تحرير، احتمالات اندلاع الحرب في منطقة الشرق الأوسط (2010-2011)، عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011.ص7.

4. عبد الخالق عبد الله، رابطة دول الجوار العربي : فكرة سابقة لأوانها، مجلة شئون عربية، القاهرة، فصل الصيف، العدد(142)لسنة(2015)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص(137-130).

5. فارس عصام النعيمات, اثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي, رسالة ماجستير غير منشورة, عمان : جامعة الشرق الأوسط, 2011, ص104.

6. نظام بركات، مشاريع التغير في المنطقة العربية ومستقبلها، عمان مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 11.

7. فهمي هويدي، العرب وإيران :وهم الصراع وهم الوفاق، القاهرة : دار الشروق، 1991 ، ص90.

8. سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، القاهرة : دار المستقبل العربي، 1983,ص203.